الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٣
المعقودة يوم الاربعاء
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

JAN 15 1992

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

الرئيس : السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٣٣ - الإدارة والتنظيم (تابع)

الباب ٣٤ - المصروفات الخاصة

الباب ٣٥ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

الباب ٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

باب الإيرادات ١ - الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

باب الإيرادات ٢ - الإيرادات العامة

باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة إلى الجمهور

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.33
23 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57356 ٣٩٠٨ث(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٣٣ - الإدارة والتنظيم (تابع)

الباب ٣٣ - هاء الإدارة ، جنيف

١ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الباب ٣٣ هاء واحد من أبواب الميزانية التي تحقق فيها نمو سالب ، محسوبا بمعدل ناقص ٢,١ في المائة . واستندت التقديرات المنقحة على المستوى الحالي للنفقات . وأشار إلى اقتراحين بإعادة تصنيف وظيفتين ، الأول يتعلق بإعادة تصنيف وظيفة في الرتبة ف - ٣ خاصة بأمين خزانة مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الرتبة ف - ٣ ، والثاني يتعلق بإعادة تصنيف وظيفة في الرتبة ف - ٤ خاصة بكبير ضباط الأمن إلى الرتبة ف - ٥ . وألمح إلى أن هذين الطلبين يصوران الصعوبة التي تكتنف تنسيب مستويات الوظائف إلى المهام والمسؤوليات ، وإنشاء مرجع شامل لتصنيف الوظائف .

٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على طلبي إعادة التصنيف (الفقرة ٣٣ هاء - ٤) . وفيما يتعلق بالتقديرات المقترحة ، قال إن اللجنة الاستشارية ، استنادا إلى سابق الأداء والنفقات في جنيف ، توصلت إلى استنتاج يستحسن أن تكون أرقام التقديرات أقل قليلا . ولاحظ أن الأمانة العامة عدّلت المبالغ الواردة في بعض المجالات في ضوء الاحتياجات السابقة ، واعتبرت اللجنة الاستشارية هذه التعديلات متحفظة (الفقرة ٣٣ هاء - ٥) . وبناء على ذلك طلبت اللجنة إجراء تخفيض شامل في التقديرات الموضوعة لجنيف يقدر بمبلغ ٤,٦ من ملايين الدولارات (الفقرة ٣٣ هاء - ٦) .

٣ - ووفق في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٢٠٠ ٢٣٠ ٩٧ دولار للباب ٣٣ هاء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

الباب ٣٣ - واو ، الإدارة ، فيينا

٤ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن شعبة الخدمات الإدارية والمشتركة بفيينا تتولى تقديم الخدمات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا . كذلك تقدم الشعبة بعض الخدمات إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٤٨/٤٥ يتعين توخي ترتيبات جديدة تتعلق بالخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات في فيينا ، ونبّه إلى أن تقريرا عن هذا الموضوع سيصدر في خلال فترة وجيزة . وتوقع بناء على ذلك ، إدخال تنقيحات كبيرة على التقديرات المقترحة للباب ٣٣ هاء .

٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن التقديرات المنقحة تعامل كتقديرات أولية ، لذلك ليس لدى اللجنة الاستشارية أي تعليقات عليها .

٦ - السيد كينتشن (المملكة المتحدة) : قال إنه يتطلع إلى الحصول على التقديرات المنقحة . ولاحظ مع ذلك وجود تضارب في الجدول ٣٣ واو - ٧ من وثيقة الميزانية بين توفير الموظفين في مكتب المدير في فيينا وفي الوحدة المناظرة في جنيف . وتمنى أن يجري تناول هذه النقطة في التقرير المرتقب .

٧ - ووفق في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٥٠٠ ١٢٤ ٣٥ دولار للباب ٣٣ واو في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ ، على أن يكون مفهوما أنه سينظر في المواضيع المشار المتصلة بالباب ٣٣ - واو في مشاورات غير رسمية مع إدخال ما يلزم من التعديلات .

الباب ٣٣ - زاي ، الإدارة ، نيروبي

٨ - ووفق في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٤٠٠ ٢٧٨ ٥ دولار للباب ٣٣ - زاي في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ .

الباب ٣٣ - جاء ، خدمات المراجعة الداخلية للحسابات

٩ - السيد كهن (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده منشغل بشأن عملية مراجعة حسابات النفقات الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية . ولاحظ أن مجموع أصول الأنشطة غير المدرجة في الميزانية العادية يربو على ١١ بليون دولار ، وتصل إيرادات هذه الأنشطة إلى حوالي ٣,٥ من بلايين الدولارات تقريبا . كما لاحظ أن نسبة مصروفات خدمات مراجعة الحسابات تصل إلى ٠,٠٥ في المائة تقريبا من مجموع الإيرادات السنوية ، وهي نسبة ضئيلة كما هو واضح . وطالب الأمانة العامة باتخاذ خطوات لزيادة النطاق الذي تغطية خدمات المراجعة الداخلية للحسابات بحيث تشمل جميع الأنشطة غير المدرجة في الميزانية العادية التي يديرها الأمين العام . وبالنسبة لهذه البرامج ، لا بدّ أن يطمئن المانحون والمستفيدون من أن استخدام الموارد المتاحة للمنظمة يتم على أفضل الوجوه كفاءة وفعالية . ونبه إلى اعتزام وفده التقدم في المشاورات غير الرسمية باقتراح محدد في هذا الصدد .

١٠ - السيد تيرلينك (بلجيكا) : قال إن الفقرة ٣٣ جاء - ١ من وثيقة الميزانية تفيد بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تجري عمليات مستقلة لمراجعة حسابات وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة عموما . وتساءل عن الوسيلة التي تُكفل بها هذه الاستقلالية ، والجهات التي تقدم إليها الشعبة تقاريرها ، وماهية المعايير المقبولة عموما المشار إليها . وقال إن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية ترحيبها بالتعاون الوثيق القائم بين شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ومراجعي الحسابات الخارجيين ، ويرى فائدة في أن تعقد اللجنة الاستشارية اجتماعات دورية مع الشعبة أسوة بالاجتماعات التي تعقدها مع مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين . فهذه الاجتماعات يمكن من دون شك أن تضاعف أثر أعمال المراجعين الداخليين .

١١ - السيد موردراكو (فرنسا) : لاحظ أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تُكلّف بإجراء عمليات مستقلة لمراجعة الحسابات . وتساءل عن مبرر لاستخدام موارد خارجة عن الميزانية في جهاز مطلوب منه أن يكون مستقلا .

١٢ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه أحاط علما باعتزام وفد الولايات المتحدة تقديم اقتراح خلال المشاورات غير الرسمية بشأن المجال المشمول باختصاص شعبة المراجعة الداخلية للحسابات . وردا على الاسئلة المتعلقة بمدى استقلالية الشعبة ، قال إنه يود أن يؤكد تماما هذه الاستقلالية ، باعتبارها مسألة لا يكتنفها أي شك . وسوف يرد بالتفصيل في وقت لاحق على اسئلة ممثل بلجيكا بشأن معايير مراجعة الحسابات . وقال إن تقارير مراجعي الحسابات ترسل إلى وكيل الامين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية وإلى المراقب المالي اللذين يقرران كيفية استخدامها . وبالنسبة لما أشاره ممثل فرنسا ، أوضح أن الموارد الخارجة عن الميزانية المشار إليها ليست من التبرعات ، بل هي حصة تمويل وظيفة مراجعة الحسابات التي تدفع خصما من الموارد الخارجة عن الميزانية . ومن ثم ، لا ترتبط هذه الاموال بالنوايا الطيبة للمانحين . وضرب مثالا على ذلك أن بعض موارد الشعبة تُجلب من مدفوعات تتلقاها من برنامج الامم المتحدة الانمائي لقاء خدمات تقدمها له . كما يرد جزء آخر من الموارد من رسم الـ ١٣ في المائة الذي يفرض على الصناديق الاستئمانية المختلفة لقاء الانشطة التي تنفذ لمنفعتها . وهذه الموارد لذلك ، لا تخضع للقرارات التعسفية للمانحين أو لنواياهم الطيبة ، إنما هي وسيلة يضمن بها دفع تكاليف عمليات مراجعة الحسابات ، وهي عمليات تهم المانحين .

١٣ - ووفق في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٦ ٦١٤ ٣٠٠ دولار للباب ٣٣ - جاء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أن يكون مفهوما أنه سينظر في المواضيع المشارة المتصلة بالباب ٣٣ جاء ، في مشاورات غير رسمية مع إدخال ما يلزم من التعديلات .

الباب ٣٤ - المصروفات الخاصة

١٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار إلى الفقرات ٣٤-١٢ إلى ٣٤-١٤ من تقرير اللجنة الاستشارية التي تتناول موضوع التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة . وقال إن اللجنة الاستشارية طلبت من الامانة العامة من قبل أن تنشئ آلية يجري بمقتضاها تقسيم تكاليف التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة بين الميزانية العادية والحسابات الخارجة عن الميزانية ، باعتبار أن المشتركين في النظام كانوا مرتبطين بأنشطة ممولة من الميزانية العادية

(السيد مسيلي)

والموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء . وقال إن الأمانة العامة عاكفة في الوقت الحاضر على وضع المنهجية ، وإن اللجنة الاستشارية توقن أنه سيجري خلال فترة وجيزة تقديم تقرير إليها يتضمن منهجية تتسم بالبساطة وبالفعالية في نفس الوقت ، لتقسيم تكاليف التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة بين الميزانية العادية ومختلف الحسابات الخارجة عن الميزانية . وقد لاحظت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يعتقد بأن تنفيذ نظام المعلومات الادارية المتكامل سيسهل إنجاز مثل هذه المنهجية (الفقرة ٣٤-١٤) .

١٥ - وبالنسبة للتدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات ، ذكّر بأنه استجابة لتوصية من اللجنة الاستشارية ، أُذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٠٠٠ ٣٠٠ دولار في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، بموجب قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٠٣ ، تتعلق بمصروفات غير منظورة وطارئة . وهذه الأموال تقتسم بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي تتشارك في تكاليف الخدمات الأمنية التي يقدمها الأمين العام لمنفعتها . وأكد أنه سيجري في فترة وجيزة تقديم اقتراح إلى اللجنة الاستشارية لاستعراض كفاية هذا المبلغ لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ نظرا للزيادة غير المتوقعة في النفقات التي يجري تكبدها من أجل التدابير الأمنية للموظفين في الميدان .

١٦ - السيد كهن (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده في غاية القلق من جرّاء زيادة التكلفة التي تتحملها المنظمة في برنامج التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة . فعندما أنشئ البرنامج كان مجموع التكلفة المحمّلة على الدول الأعضاء ٠٠٠ ٣٥ دولار . أما الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ فتقدّر هذه التكلفة بـ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٧ دولار . ومن زاوية تزايد عدد المتقاعدين وارتفاع تكلفة التأمين الصحي ، لن تتوقف المصروفات عن النمو وستصل إلى مستويات غير مقبولة . ولاحظ أن الخدمة المدنية في البلد المتخذ أساسا للمقارنة لا تقدم إعانة لتكاليف التأمين الصحي لموظفيها المتقاعدين . ورغم وجود نظم للتأمين الصحي الجماعي فإن جميع الأقساط يدفعها الموظفون المتقاعدون . وطالب الأمم المتحدة بالتأسي بهذا النهج . وكخطوة أولى ، اقترح وفده تخفيض الحصة التي تدفعها الدول الأعضاء في التكاليف إلى ثلث الإجمالي . وسوف يسفر عن ذلك تخفيض الاعتماد اللازم لبرنامج التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى حوالي ٨,٥ من ملايين الدولارات .

١٧ - السيد انيوماتا (اليابان) : اكد صحة ما ورد في الفقرة ٣٤-٥ من مقرر اللجنة الاستشارية بشأن عدم اقتراح أي نمو في الموارد بالنسبة لوحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وقال إن وفده متحير من عدم صدور أي تعليق من جانب الأمين العام في لجنة التنسيق الادارية عن الاحتياجات من الموارد اللازمة لوحدة التفتيش المشتركة ، التي قدمت تقديرات التكلفة الخاصة بها . ومن ناحية أخرى ، طُلب إلى الأمين العام في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٤٥ أن يستعرض ، في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، القدرة البحثية والتحليلية لأمانة وحدة التفتيش المشتركة بهدف تحسين أدائها . وبالرغم من ذلك ، لم يقترح الأمين العام أي نمو في الموارد لفترة السنتين . والسؤال الآن هو ما إذا كانت الاحكام الواردة في المادة ٣٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة قد روعيت . فوفقا للنظام الاساسي يتعين أن تقدم تقديرات الميزانية تلك إلى الجمعية العامة ، مقرونة بتقرير بشأنها من لجنة التنسيق الادارية ، وتعليقات وتوصيات من اللجنة الاستشارية . وقد أوضح وفده بالفعل ، في الدورة الحالية على الاقل ، أنه غير مستعد للاستجابة لطلب وحدة التفتيش المشتركة . واقترح من أجل الإسراع بالنظر في المسألة ، أن تحيط الجمعية العامة علما بمقترحات وحدة التفتيش المشتركة ، وأن تطلب إلى اللجنة الاستشارية النظر فيها في سياق تحسين أساليب عمل الوحدة وتعزيز أدائها ، على أن يعقب ذلك تقديم تقرير من الأمين العام إلى الجمعية العامة . وقال إن اقتراح وفده لا يزال قائما ، ويتعين أن يناقش في الدورة الحالية ، سواء في إطار البند المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة أو ، ربما بشكل أنسب ، في إطار المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالباب ذي الصلة في الميزانية .

١٨ - السيد كمال (باكستان) : قال إن التقديرات المتعلقة بالمركز الدولي للحساب الالكتروني تتيح الفرصة لاستعراض سير العمل في المركز والاطلاع على أدائه ، والتأكيد خاصة على إمكانية وصول الدول الاعضاء إليه ، لا سيما في جنيف . فوفده يعلق أهمية كبيرة على إنشاء المرافق التكنولوجية الجديدة وكفالة وصول البلدان إليها . ولاحظ صعوبة وتعقد وصول البعثات الدائمة إلى هذه المرافق عن طريق المركز الدولي للحساب الالكتروني ، فهذه العملية لا تتضمن فحسب استخدام الخطوط التليفونية العادية ، بل تشمل أيضا شبكة تجارية لاليات التحويل ، تتحمل الدول الاعضاء تكلفة منفصلة لقاء استخدامها . وقال إن للمركز الدولي للحساب الالكتروني الذي أنيط به تنسيق مرافق قواعد البيانات في جنيف ، والذي تستعرض الجمعية العامة ميزانيته وتعتمدها ، يضم

(السيد كمال ، باكستان)

مجلس زهاء ٣٠ من وكالات الأمم المتحدة ، لكنه يخلو من أي من الدول الأعضاء أو ممثلي الدول الأعضاء . وقال إن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٧٠ ، الذي قدمته باكستان واعتمد بتوافق الآراء ، طلب إلى الأمين العام أن يعد ، بالتشاور مع ممثلي الدول ، دراسة تحليلية لأسباب الوضع الحالي فيما يتعلق بنظم المعلومات في الأمم المتحدة ، وأن يضع حلا سريعا للمشكلة . وأبان عن أن هذا الاستعراض لعمليات المركز الدولي للحساب الالكتروني وللحاسبات الالكترونية ومراكز تنسيق قواعد البيانات تناقش في الوقت الحاضر في الاجتماعات التي تعقد بين الأمانة العامة ومجموعة من الممثلين الدائمين بهدف إزالة المصاعب التي تعترض سبيل الدول الأعضاء ، وذلك في أسرع وقت ممكن . ومضى قائلا ، إن التساؤل الرئيسي الذي يظل دون إجابة ينصبُّ على تبين أسباب عدم تمثيل الدول الأعضاء في مجلس المركز الدولي للحساب الالكتروني ، والكيفية التي ينتوي بها المركز إزالة القيود والمصاعب التي تواجه الدول الأعضاء في التعامل مع الإجراءات المعقدة اللازمة لشبكته . وتمنى أن يسمع بعض التعليقات من المركز قبل المضي في الموافقة على أي اعتمادات . وأنهى ملاحظته قائلا ، إن تكنولوجيا المعلومات وسبل الوصول إليها عامل حاسم في أعمال الوفود ، ومع ذلك طال أمد تجاهل آراء الدول الأعضاء في هذا المجال .

١٩ - السيد كاربوزسكي (هنغاريا) : أيد آراء ممثل باكستان . وتمنى باسم وفده أن يجري في المستقبل المنظور إعداد التقرير المطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٧٠ ، وأن يكون أساس التقرير هو الحوار مع الدول الأعضاء . وقال إن وفده يرى ضرورة اتخاذ إجراءات تكفل إتاحة كل ما يتم تسجيله الكترونيا في المركز الدولي للحساب الالكتروني أمام البعثات المهتمة كافة . ولاحظ أن التسجيل ، وهو أكثر جوانب هذا الإجراء كلفة ، يفقد معناه ما لم تتح للأطراف المهتمة إمكانية الحصول على البيانات المسجلة ، واستحسن أن يكون ذلك في شكل أقراص متراصة - ذاكرة قراءة فقط . وطلب أن يجري في المستقبل إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات العاجلة المستكملة عن طريق الاتصال المباشر ، وأن تكون باقي المعلومات متاحة في شكل أقراص متراصة - ذاكرة قراءة فقط . وأكد أهمية التوحيد القياسي وطلب وجود برنامج قياسي واحد للحاسبة الالكترونية يتيح سبيل وصول إلى النظام بأسره .

٢٠ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال في معرض رده على ممثل اليابان ، إن عملية إعداد ميزانية وحدة التفتيش المشتركة تتفق مع كل من نظامها الاساسي والإجراءات العادية المتعلقة بالميزانية . وأضاف قائلا إنه وردت

(السيد بودو)

مقترحات من وحدة التفتيش المشتركة تشمل طلبا برصد موارد إضافية ، ولم يحظ هذا الطلب بالتأييد أثناء عملية الاستعراض الداخلية ، وأشارت الهيئة المعنية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى أن زيادة الموارد في أي مجال معين يجب أن يقابلها انخفاض في مجال آخر ، ولذا فهو يرى أن اقتراح الامين العام أعد وفقا للإجراءات العادية المتعلقة بالميزنة .

٢١ - وأعرب عن امتنانه لممثلي باكستان وهنغاريا لإشارة مسألة مهمة ، وقال إنه على علم بالقرار الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والذي لم يعدّ في ذلك الوقت بشأنه بيان بالآثار المالية المترتبة عليه . ومضى قائلا إنه سيصدر تقرير بشأن الموضوع الذي ينظر إليه بصورة جدية تماما في الأمانة العامة . كما ستبلغ التعليقات المقدمة إلى الوحدة التي تقوم بإعداد التقرير ، وأضاف أن الأمر ينطوي أيضا على مسألة حصول الدول الاعضاء على المعلومات الصادرة عن الأمانة العامة ، والتي لا توجد بشأنها سياسة واضحة . واستطرد قائلا إن المقترحات المتعلقة بالميزانية توفر فرصة أخرى لدراسة مشكلة الحصول على المعلومات ككل ، بما في ذلك الوصول من جميع الزوايا إلى نظام الاقراص الضوئية .

٢٢ - وأردف قائلا إن الاقتراح المقدم من ممثل الولايات المتحدة الامريكية بشأن موضوع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة سيناقش في المشاورات غير الرسمية والامر متروك للجمعية العامة لتقرر طريقة قسمة تكاليف التأمين الصحي بين المنظمة وبين موظفيها ، فهي مسألة معقدة جدا ، ولا ترجع الزيادة في تلك التكاليف إلى عدد الموظفين المتقاعدين فحسب وإنما أيضا لتكاليف التأمين الصحي في مختلف البلدان .

٢٣ - تمت الموافقة في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد قدره ٦٠٠ ٨٠٧ ٤٤ دولار في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أن يتم النظر في المسائل المثارة المتصلة بالباب ٣٤ في مشاورات غير رسمية مع إجراء التعديلات اللازمة .

الباب ٣٥ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

٢٤ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه صدر تقرير مرحلي بشأن تشييد مرافق للمؤتمرات في أديس أبابا وبانكوك بوصفه الوثيقة

(السيد بودو)

A/C.5/46/22 ، بيد أن ذلك لا يؤثر على التقديرات المتعلقة بالمشاريع الواردة في الباب ٣٥ ، وأضاف أن المقترحات الواردة في ذلك الباب لا تعكس كل الاحتياجات وإنما تحدد فقط المشاريع التي اقتُرح تنفيذها على سبيل أولوية .

٣٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : وجّه الانتباه بصفة خاصة إلى الفقرتين ٣٥-٣ و ٣٥-٤ من تقرير اللجنة الاستشارية ، وهما توضحان أسباب عدم تأييد اقتراح الأمين العام بأن يودع مجموع المبلغ المطلوب في حساب مستقل ، ليتسنى ترحيل أي رصيد غير منفق من فترة سنتين إلى فترة سنتين أخرى . ونظرا لأن الجمعية العامة هي التي توفر الموارد المطلوبة في كل فترة سنتين ، متى توفرت المعلومات الداعمة المناسبة ، فإن اللجنة الاستشارية تؤكد أهمية القيام من الأول بتوفير جميع المعلومات المتعلقة بالتكلفة المتوقعة ومدة المشروع الطويل الأجل التي يرجح أن تمتد لأكثر من فترة سنتين .

٣٦ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية ذكرت في الفقرة ٣٥-١٠ من تقريرها أن التقديرات المتعلقة بالتعديلات والتحسينات عرضت بوصفها قائمة بالمشاريع ذات الأولوية ، إلاّ أن التأخيرات والتغييرات في الأولوية قد يؤثر على تنفيذها . ولذا فهي تسلم بأنه قد يتم ، في نهاية المطاف ، إعادة توزيع بعض الموارد المخصصة . ولاحظت اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٣٥-١٣ و ٣٥-١٤ من تقريرها الاعتماد المقترح لوضع مخطط عام لجميع مرافق الأمم المتحدة في المقر وتحضير برنامج للتجديدات ذات الأولوية مدته ١٢ سنة . وأضاف قائلا بأن توصيتها بإجراء دراسة بطريقة أكثر توفيرا ترمي إلى تشجيع اعتماد نهج أكثر واقعية ، يسفر عن مقترحات مجدية بدلا من اعتماد نهج مفرط الطموح ، يتمخض عن مقترحات لا يمكن تنفيذها .

٣٧ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية ، بعد أن نظرت في بعض المقترحات المتعلقة بمد أسلاك جديدة في المقر وفي جنيف ، رأت في الفقرتين ٣٥-١٥ و ٣٥-١٦ من تقريرها أن اتباع أسلوب يكون أكثر تدرجا بالنسبة للأعمال سيكون كافيا كما يسمح بتحقيق وفورات . ونظرا لحجم الموارد المطلوبة لهذه المشاريع وغيرها فهي ترى ضرورة ممارسة بعض القيود فيما يتعلق بالتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية ما دامت مشاريع التشييد الرئيسية ، من قبيل تلك التي تجري في أديس أبابا وبانكوك ، مستمرة .

(السيد مسيلي)

٢٨ - وأردف قائلا إن من الامثلة على الموارد التي يعاد توزيعها لمواجهة الأولويات الجديدة ، الارتباط بمليون دولار في فترة السنتين الحالية ، لبدء تركيب نظام أمني محوّسب لدخول المقر . ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية أشارت في الفقرتين ٣٥-١٨ و ٣٥-١٩ من تقريرها إلى أنها لم تبلغ بالارتباط إلاّ بعد إتمامه ، وأعربت عن الأسف لانها لم تُستشر مسبقا مع أنها سلمت بأهمية تحسين ترتيبات الأمن ، فقد أبدت تحفظات قوية بشأن الإجراء الذي اتبعته الأمانة العامة . وفي الختام ذكرت اللجنة أنها وإن لم توصِ بإجراء تخفيضات في التقديرات المتعلقة بالتعديلات والتحسينات في المراكز الإقليمية ، فهي تحث على بذل كل جهد مستطاع لتنفيذ المشاريع المضطلع بها هناك بأكثر الاساليب توفيرا .

٢٩ - السيد بينيت (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفد بلده سيعلق فيما بعد على مركز مشاريع التشييد في أديس أبابا وبانكوك ، وأضاف قائلا إن وفد بلده لا يريد الآن سوى أن يسجل استمرار تحفظه على تشييد مركز المؤتمرات في أديس أبابا ، الذي عارضه من مبدأ الامر ، كما أنه يؤيد آراء اللجنة الاستشارية بشأن المخطط العام المقترح للمرافق في المقر ، ويفترض أن مبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ دولار المطلوب لإجراء الدراسة سيُستخدم للحصول على خدمات شركة استشارية خارجية . وأردف قائلا إن وفد بلده يود أن يعرف سبب عدم قدرة الموظفين الداخليين على الاضطلاع بالمشروع ، نظرا للمعارضة القوية التي لقيها في الأمانة العامة اقتراح بلده بالحصول على خدمات شركة استشارية خارجية ، لإجراء دراسة بشأن إدارة خدمات المؤتمرات .

٣٠ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن إعادة توزيع الموارد ، وهو ما اعترضت عليه اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٣٥-١٨ و ٣٥-١٩ من تقريرها ، أمر دال على النهج الذي اعتمدته الأمانة العامة في باب الميزانية قيد النظر . وأضاف قائلا إن من العسير قبول استمرار الحالة الراهنة حيث أن عدم تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة على التقديرات المتعلقة بها وإعادة توزيع الأموال دون إخطار ، يضع اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة في موقف صعب . ومضى قائلا إن اقتراح الأمين العام بإيداع مجموع المبلغ المطلوب في إطار الباب في حساب مستقل مما يسمح بترحيل الارصدة غير المنفقة من شأنه خلق حالة مشابهة فيما يتعلق بالتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية كما هو حاصل بالفعل فيما يتعلق بمشاريع التشييد من قبيل تلك التي في أديس أبابا وبانكوك . وأردف قائلا إن الاعتمادات موجودة تحت تصرف الأمانة العامة ،

السيد اينوماتا ، اليابان)

بطبيعة الحال بيد أن الدول الأعضاء مهتمة بطريقة إنفاقها ، ولذا فإن وفد بلده يؤيد ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣٥-٤ .

٣١ - واستطرد قائلا إن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح في إدارة الأموال المخصصة في إطار الباب ٣٥ ، فعلى سبيل المثال يشير طلب تخصيص ٣,٧ ملايين دولار للمرحلة الأولى من مشروع إعادة مد مجمع المقر بالأسلاك (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ٣٥-١٧ (أ) '١٣') ، التساؤل عن عدد المراحل اللاحقة المحتملة . وأردف قائلا إن وفد بلده غير مرتاح البال لاحتمال موافقة اللجنة الخامسة على مرحلة جزئية من إعادة المد بالأسلاك ، لذلك أعرب عن الأمل في أن تستجيب الأمانة العامة لملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣٥-٤ من تقريرها ، وأن تقدم صورة شاملة للمشاريع من مبدأ الأمر . إذ بدون ذلك ستستمر الحالة الراهنة وقد تستمر المشاريع التي تكلف ملايين الدولارات سنين طويلة مع توقع تمويل الدول الأعضاء لها بصورة تلقائية .

٣٢ - السيد ايرومبا (أوغندا) : قال إنه يوافق على الملاحظات التي أبداها المتكلم السابق بشأن الحاجة إلى مزيد من الوضوح في إدارة الأموال المخصصة في إطار الباب ، لما فيه مصلحة الدول الأعضاء . كما يوافق على أن اللجنة الاستشارية تحتاج من مبدأ الأمر إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأن المشاريع التي يرجح أن تستمر أكثر من فترة سنتين ليتسنى لها تكوين صورة جلية عن المدة المحتمل أن تستغرقها وعن مختلف العوامل التي ينطوي عليها الأمر . ورحّب بصدور تقرير الأمين العام بشأن تشييد مرافق المؤتمرات في أديس أبابا وبانكوك (A/C.5/46/22) ، وبكونه يدعو إلى تخصيص نفس المستوى من الموارد الذي كان مخصصا من قبل . وأعرب عن الأمل في أن يكون الاعتراض على المشروع في أديس أبابا أقل مما كان عليه في الأول .

٣٣ - وبالإشارة إلى الفقرة ٣٥-١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية ، قال إن إعادة توزيع الموارد كانت متوقعة ، إلاّ أنه ينبغي أن توجد آلية ما للإبلاغ عن التغيرات المتوقعة من أجل زيادة الوضوح ، وضمان عدم التسرع . وأردف قائلا إن اقتراح الأمين العام بوضع مخطط عام لجميع مرافق الأمم المتحدة له بعض المزايا ، وأعرب عن الأمل في ألاّ يقتصر المخطط على مرافق المقر . إلاّ أنه لاحظ قلق اللجنة الاستشارية من أن يكون المخطط الذي تبلغ مدته ١٢ سنة مفرط الطموح ، وأشار إلى أن من الممكن اقتصاره على فترة الخطة المتوسطة الأجل ، وهي فترة أقصر . وذكر في الختام ، أنه يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها لعدم قيام الأمانة العامة مسبقا بالإبلاغ عن ارتباطها بمبلغ مليون

(السيد ايرومبا ، أوغندا)

دولار لتركيب نظام أمني لدخول المقر ، كما أعرب عن الأمل في أن تكون الأمانة العامة أكثر انفتاحا في المستقبل .

٣٤ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : قال إن وفد بلده يتشكك كما هو الحال بالنسبة للبابين ٣٢ و ٣٣ ، في مدى ملاءمة طلب اعتمادات لأمور غير أساسية نظرا لحالة تدفق النقد في المنظمة . وأعرب مع ذلك عن الأمل في أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى نهج دقيق إزاء تقدير تكاليف الباب ٣٥ على فرض أن جميع الدول الأعضاء ستفي بالتزاماتها . وأردف قائلا إن وفد بلده لم يؤيد دائما كل المشاريع المقترحة بل أن ذلك كان مرتبطا باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١٣/٤١ . وقد ظل استمرار تأييدها مرتبطا باحترام ذلك القرار . وأشار إلى الفقرتين ٣٥-١٨ و ٣٥-١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية ، فشدد على توصيتها بضرورة إبقاء جميع الأفراد المعنيين على علم تام بكل ما يتعلق بالنظام الأمني الجديد قبل تنفيذه ، وينبغي أن تبدأ اللجنة الخامسة عملية إبلاغ من يهمهم الأمر ، الذين قد يجدون أن استخدام بطاقات الهوية الالكترونية مرهقا نوعا ما .

٣٥ - السيد موراكو (فرنسا) : شدّد على أن المعدل الحقيقي للنمو في إطار الباب ٣٥ قد احتسب صفرا ، وأضاف قائلا إن وفده يشيد باعتزام الأمين العام وضع مخطط عام لأعمال الصيانة والتحسينات الرأسمالية طويلة الأجل ، وهذه ممارسة قياسية في معظم المنظمات . واستدرك قائلا إن وفد بلده يفهم أيضا ، من ناحية أخرى ، قلق اللجنة الاستشارية من أن يكون المخطط النهائي مفرط الطموح بالنسبة للمنظمة . ومع ذلك ، فإن العثور على الحد الأمثل المنشود ممكنا وينبغي السعي إلى ذلك .

٣٦ - وأعرب عن الأمل في أن تتمكن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من توفير المزيد من المعلومات التي تدعم اعتراضها على اقتراح الأمين العام بإيداع مجموع المبلغ المطلوب في إطار الباب ٣٥ في حساب مستقل . وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالنفقات غير المتكررة بطبيعتها ، فإن الأموال التي لا تنفق في سنة من السنين لا تدرج في حساب الأساس للسنة التالية . ومن ثم ، وفي حالة الاعتمادات المخصصة لأعمال التشييد ، فإن هناك إجراءً خاصا فيما يتعلق بترحيل أي رصيد غير منفق . وفي حالة التعديلات ، والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية ، ترد الأموال غير المنفقة إلى الدول الأعضاء ، ولذا ليست هناك مخاطرة بأن يتم إدراجها في حساب أساس مقبل . ولذلك فإنه لا يرى موجبا لعدم اعتبار وجود حساب مستقل لجميع المشاريع التي تمتد على سنوات عديدة ، ممكنا من الناحية التقنية .

٣٧ - السيد تيرلنك (بلجيكا) : أيّد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا . وقال إن هناك بالقطع حاجة إلى إجراء مناقشة متعمقة للمواضيع المشارة في مشاورات غير رسمية .

٣٨ - السيد كاربوزسكي (هنغاريا) : أشار إلى الحاجة إلى توفير المزيد من أماكن المكاتب ومرافق المؤتمرات في فيينا فطلب من الأمانة العامة أن تبحث الخيارات الممكنة لتحقيق أفضل استخدام ممكن للأماكن المخصصة للمكاتب وتوفير مرافق إضافية مستقبلا ، واضعة في الاعتبار الفعالية من حيث التكلفة وكفاءة المنظمة ككل .

٣٩ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه يود أن يؤكد أنه على الرغم من أن الأمين العام يستطيع تغيير الأولويات المقررة في الميزانية البرنامجية متى ظهرت حالات طارئة أو ظروف غير متوقعة ، إلاّ أنه لا يملك المرونة الكاملة لاستخدام الموارد المتاحة تحت باب معين . وأبلغ اللجنة في صورة تعليق عام منه ، بأن مكتب الخدمات العامة ليس فيه إلاّ معماري واحد ومهندس واحد ؛ ومن ثم يلزم خبراء من الخارج . وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالاستفسار المقدم من ممثل فرنسا ما زال يجري التفاوض بشأن استخدام حساب مستقل في سياق البند ١٠٤ من جدول الأعمال وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مسألة الالتزامات غير المصفاة (A/46/601) ، وأن رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اقترح تمديد فترة انقضاء المدة المتعلقة بالالتزامات غير المصفاة من سنة إلى سنتين . وقال إنه سيعود بالتالي إلى هذه المسألة أثناء المشاورات غير الرسمية .

٤٠ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن مسألة الالتزامات غير المصفاة لا شأن لها بالموافقة على الاعتمادات في إطار الباب ٣٥ ويجب فصلها تماما عن مناقشة ذلك الباب . وعلاوة على ذلك ، فإنه لم يرَ أي اقتراح من هذا القبيل تكون قد قدمته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

٤١ - وتمت الموافقة في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد بمبلغ ١٠٠ ٧٥٦ ٩٧ دولار تحت الباب ٣٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أن يتم النظر في المواضيع المشارة بشأن الباب ٣٥ في مشاورات غير رسمية مع إجراء التعديلات اللازمة .

الباب ٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٤٢ - تمت الموافقة في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد بمبلغ ١٠٠ ٣٧٣ ٣٢٦ دولار تحت الباب ٣٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

باب الإيرادات ١ - الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٤٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن مجموع التقديرات تحت باب الإيرادات ١ أكبر منها في حالة باب الإيرادات ٣٦ نظرا لأن الباب ١ يشمل إيرادات آتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ، مقتطعة من استحقاقات الموظفين المكلفين بأنشطة مدرة للدخل تحت باب الإيرادات ٣ .

٤٤ - وتمت الموافقة في القراءة الأولى على التقدير الذي أوصت به اللجنة الاستشارية تحت باب الإيرادات ١ لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، ويبلغ ٤٠٠ ٦٠٦ ٣٣١ دولار .

باب الإيرادات ٣ - الإيرادات العامة

٤٥ - تمت الموافقة في القراءة الأولى على التقدير الذي أوصت به اللجنة الاستشارية تحت باب الإيرادات ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، ويبلغ ٥٠٠ ٦٩٠ ٦٣ دولار .

باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة إلى الجمهور

٤٦ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ هي المرة الأولى التي تدرج فيها الخدمات المقدمة إلى الجمهور كأحد برامج الخطة المتوسطة الأجل . ووجه انتباه اللجنة إلى الفقرتين ب إ ٣-١ و ب إ ٣-٢ من مقترحات الميزانية ؛ وأكد أنه ولو أن الأنشطة المدرجة تحت باب الإيرادات ٣ تتسم بطابع تجاري فإن غرضها الاساسي هو الترويج لأعمال ومنجزات الأمم المتحدة والدعاية لها ونشرها .

٤٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أومت بزيادة التقديرات تحت باب الإيرادات ٣ لعدم اعتقادها بوجوب إعادة تصنيف وظائف المكاتب المحلية الثلاث ، المشار إليها في الفقرتين ب إ ٣-٧ و ب إ ٣-٨ من تقريرها (A/46/7) . وأضاف قائلا إنه يعرب عن أسفه فيما يتعلق بالنظام الشامل للطلبات بالبريد وقوائم الجرد ، لانه لا يعمل كما كان متوقعا ويتعين إعادة تصميمه . وأكد أهمية التوصل إلى تصميم عملي للنظام الجديد وطلب أن يكون تنفيذه بالتنسيق مع إدخال النظام المتكامل للمعلومات الإدارية . كما وجّه انتباه اللجنة إلى تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن منشورات الامم المتحدة ، الواردة في الفقرتين ب إ ٣-١٩ و ب إ ٣-٢٠ من تقريرها .

٤٨ - السيد موراكو (فرنسا) : قال إن موقف الامين العام في الفقرتين ب إ ٣-١ و ب إ ٣-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة يتعارض مع السياسة المعرب عنها في الفقرة ب إ ٣-٩٧ التي تنص على الاضطلاع بالانشطة الواردة في إطار البرنامج الفرعي ٤ ، الخدمات المقدمة إلى الزائرين ، على أساس استرداد النفقات بالكامل وتحقيق ربح إن أمكن . ومضى قائلا إن من المستغرب نوعا ما أن يطلب إلى الدول الاعضاء تحمل نفقات عن زيارة السائحين إلى الامم المتحدة ، فيتعين جعل هذه الخدمات ، فضلا عن الانشطة الواردة في البرنامج الفرعي ٣ ، مبيعات منشورات الامم المتحدة ، مدرة للربح .

٤٩ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إنه متفق تماما مع ممثل فرنسا . ونظرا لانه على نحو ما تشير إليه الفقرة ب إ ٣-٣٥ من تقرير اللجنة الاستشارية ، فإن أكبر عجز فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للزائرين يوجد في فيينا ؛ ويتعين أن تحظى تلك الخدمات باهتمام على سبيل الاولوية . وتساءل عن الإجراء الذي يعتزم الامين العام اتخاذه في هذا الصدد .

٥٠ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه شخصيا يعتقد أنه ينبغي أن ينصبّ التوكيد في باب الإيرادات ٣ على الفقرتين ب إ ٣-١ وب إ ٣-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة . وأضاف قائلا إنه لا يعرف ما هية التدابير المعتزم اتخاذها لاجتذاب السائحين أو تقليل التكاليف في فيينا .

٥١ - وتمت الموافقة في القراءة الأولى على التقدير الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في باب الإيرادات ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، ويبلغ ٣٠٠ ٤٨٠ ٧ دولار ، على أن يتم النظر في المسائل المشارة المتصلة بباب الإيرادات ٣ في مشاورات غير رسمية وإجراء التعديلات اللازمة .

٥٢ - الرئيس : أشار موضوع الأبواب ١ و ٦ و ٢٧ التي أُرجئت المناقشة بشأنها ريثما يتوفر مزيد من المعلومات . وبعد مناقشة إجرائية اشترك فيها السيد كينشن (المملكة المتحدة) والسيد كونمي (ايرلندا) ، اقتُرح ، نظرا لأهمية استكمال القراءة الأولى في أقرب وقت ممكن ، اتخاذ قرار بشأن تلك الأبواب في أقرب جلسة ممكنة ، على أن يكون قبول توصيات اللجنة الاستشارية مؤقتا وأن تعالج جميع الأبواب على قدم المساواة .

٥٣ - الآنسة فورينن (فنلندا) : أشارت إلى أن بلدان الشمال الأوروبي أعلنت أثناء المناقشة العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ، عن تحفظات تتعلق بالتخفيضات الموصى بها في الأبواب ٣٣ دال و ٣٣ هاء و ٣٥ . ونظرا لأن تلك البلدان امتنعت عن تكرار تعليقاتها أثناء القراءة الأولى ، فإنها تلتمس تطمينات من الرئيس بالشروع في معالجة جميع النقاط التي أثيرت في المناقشة العامة ، في مشاورات غير رسمية .

٥٤ - الرئيس : أكد من جديد تصور اللجنة أنه سيتم النظر في المواضيع التي تثار بشأن أية أبواب من الميزانية ، في مشاورات غير رسمية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥